المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/03/2016

النقابة الوطنية للأطر المشتركة بالمندوبية العامة لإدارة السجون

الكلمة الافتتاحية للسيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج خلال اليوم الدراسي المنظم صباح اليوم بمركز الاستقبال والندوات لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتعليم والتكوين بمدينة الرباط تحت عنوان: "تشغيل السجناء: آلية أساسية لتهييئهم لإعادة الإدماج".

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان

السيدة الكاتبة العامة بوزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي

السيد منسق مؤسسة محمد السادس لإعادة ادماج السجناء

السيد المدير الجهوي للاتحاد العام لمقاولات المغرب جهة الرباط – سلا – القنيطرة

الحضور الكريم

بداية أرحب بالحضور الكريم في هذه الندوة الهامة حول موضوع "تشغيل السجناء : آلية أساسية لتهييئ السجناء للإدماج" والتي تنظمها المندوبية العامة بشراكة مع كل من وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ومؤسسة محمد السادس لإعادة ادماج السجناء والاتحاد العام لمقاولات المغرب .

ويأتي انعقاد هذه الندوة بعد أسبوع من تنظيم المنتدى الدولي الثالث بمدينة مراكش يومي 2 و 3 مارس 2016، والذي تناول السياسات العمومية للتشغيل في علاقتها بمحاربة الهشاشة وضمان شروط ولوج الشباب والمرأة لسوق الشغل على وجه الخصوص.

وأغتنم هذه المناسبة لأتقدم بخالص الشكر للشركاء المنظمين لهذه الندوة على حسن تعاونهم وانخراطهم الجاد والتلقائي في انجاحها، ولكل القطاعات التي ساهمت في برنامجها من خلال مقترحاتها وملاحظاتها القيمة والتي سيتم أخذها بعين الاعتبار في بلورة التوصيات النهائية.

إن هذا التفاعل الإيجابي يجسد الوعي التام بأهمية الموضوع، والاهتمام المسؤول والجاد بوضعية السجناء وبظروف اعتقالهم، كما يكرس اقتناعا مشتركا بأولوية تدبير قطاع السجون في اطار المسؤولية المشتركة، وفي اطار تظافر وتكثيف الجهود وملاءمة البرامج الاصلاحية بالسجون مع البرامج والمعايير المعتمدة وطنيا.

حضرات السيدات والسادة

ان الموضوع الهام لهذه الندوة يمثل مكونا مهما من مكونات الاستراتيجية الجديدة للمندوبية العامة في مجال تهيئ السجناء للإدماج.

فخلافا لبرامج التكوين المهني والتعليم، التي يتم اخضاع الاستفادة منها لشروط نظامية يتعذر على عدد هام من الساكنة السجنية التوفر عليها ، فان التشغيل يعد الآلية التي تتيح استفادة اكبر عدد من السجناء، وهو ما يتأكد في اطار التجارب المقارنة ، ليس فقط بفعل عدم ربط الاستفادة منه في مجمله بتوفر المرشحين على شروط محددة، وانما ايضا لما يتيحه من مجال اوسع لتأهيل السجناء وتكوينهم في مهن وحرف لا تتطلب في غالب الاحيان مستويات تعليمية كبرى، وتساعدهم على اكتساب مهارات في مجالات انتاجية تأهلهم للاندماج في سوق الشغل بعد الافراج. هذا بالإضافة الى انه يساعدهم خلال مرحلة الاعتقال على ابراز قدراتهم على مستوى تحمل المسؤولية واحترام الضوابط. كما يساعدهم على تلبية حاجياتهم سواء الشخصية أو الأسرية.

ومن هذا المنطلق بادرت المندوبية العامة الى طرح برنامج تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية للنقاش والدراسة والتحليل ، باعتباره الية أساسية تفسح المجال أمام السجناء للتكوين والعمل والإنتاج ، وذلك بهدف التوصل الى بلورة مقترحات وتوصيات تمكن من ملاءمة القانون المنظم للسجون لمتطلباته

، ووضع اطار نموذجي يمكن من تفعيله وفق ما يتيح للسجناء اكتساب مهارات في مجالات اقتصادية تستجيب لمتطلبات سوق الشغل، ويحافظ على حقوقهم ومصالحهم الاجتماعية ،خاصة فيما يتعلق بتشغيل السجناء من طرف القطاع الخاص.

والملاحظ في هذا الصدد، أن القانون المنظم للسجون، وان كان المشرع قد ضمنه مقتضيات تفسح المجال لتشغيل السجناء وفق شروط معينة، بما في ذلك تشغيلهم من طرف القطاع الخاص بناء على امتياز وبموجب اتفاقية ادارية تحدد شروط التشغيل والأجر المستحق، فإن هذه المقتضيات غير دقيقة وغير شاملة بما يكفي لمعالجة الإشكاليات المتصلة بالموضوع والتي يمكن عرض البعض منها على النحو التالي :

– هل يمكن اعتبار تشغيل السجناء حقا من حقوقهم الأساسية أم واجبا تفرضه الإدارة على السجين تحت طائلة التأديب عند الرفض ؟

– هل من الممكن ملاءمة ضوابط تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية مع جميع مقتضيات قانون الشغل المعمول بها وطنيا، أم أن الأمر يتطلب اعتماد مقتضيات خاصة تأخذ بعين الاعتبار الاكراهات المتصلة بالوضعية القانونية للسجين وبالسجن في حد ذاته كفضاء مغلق لسلب للحرية ؟

– كيف يمكن تحديد علاقة المشغل بالسجين، وهل بإمكانه ابرام عقود مع المشغل أم ان الأمر يتطلب ابرام اتفاقية مع ادارة المؤسسة، وعقود التزام من طرف السجين مع الإدارة، وكيف السبيل الى حل المنازعات المحتملة بين السجين والمشغل ؟

– كيف يمكن تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية من طرف القطاع الخاص في اطار يحترم التنافسية، من جهة، والمصلحة الاجتماعية للسجناء، من جهة ثانية ؟ وما السبيل الى تفعيله دون أن تشكل اليد العاملة من السجناء حافزا مستقطبا لإحداث وحدات انتاجية داخل السجن ودون الوقوع في منطق الاستغلال.

– هل يمكن اعمال تفتيش لبرنامج تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية في اطار مقتضيات قانون الشغل أم أن الأمر يتطلب اعمال ملاءمة قانونية أو احداث جهاز خاص بهذه العملية ؟

– ماذا عن الحقوق والحماية الاجتماعية للسجناء المشغلين من طرف القطاع الخاص بالمؤسسات السجنية، خاصة فيما يتعلق بمدة العمل، الراحة الأسبوعية، التقاعد، الأجر المستحق، رخص المرض، التجمع، فقدان الشغل، وهي عناصر تستدعي التفكير مليا حول ايجاد الإطار القانوني والتنظيمي الذي يكفل الحفاظ على الحقوق الأساسية للسجين و يراعي وضعيته القانونية وكذا خصوصية الفضاء السجني والإكراهات الأمنية المتصلة به.

– كيف يمكن بلورة اطار تنظيمي وقانوني لتشغيل السجناء داخل المؤسسات السجنية يكفل ترسيخ الأهداف الادماجية من التشغيل، ويأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهم على المستوى الدراسي، والوضعية الجنائية، ومدى قدرتهم على تحمل المسؤولية، واحترام الضوابط ؟

– ما هي القوانين التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اقتراح مقتضيات قانونية خاصة بتشغيل السجناء داخل المؤسسات السجنية ؟ هل هي فقط القوانين المنظمة للسجون وقانون الشغل، أم أن الأمر يتطلب ادراج قوانين أخرى من الواجب استحضارها في هذه العملية؟

هي اذن بعض الاشكاليات التي يجب مقاربتها ومناقشتها في اطار أشغال هذه الندوة برؤية انسانية وواقعية، وفي اطار تبادل الخبرات والآراء والاستفادة من الممارسات الفضلى في هذا المجال، خاصة وأن الندوة تعرف مساهمات في الموضوع من لدن خبراء وطنيين ودوليين من اسبانيا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة الى الاستلهام من الترسانة القانونية المتعلقة بالشغل والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب في هذا المجال.

وفي هذا الصدد ، وتثمينا لأشغال الندوة ولأهمية الموضوع ، تم التفكير في إعداد مذكرة تفاهم بين الشركاء المنظمين تنص على آلية يسند اليها مهمة دراسة المقترحات والتوصيات بالإضافة الى توسيع نطاق التشاور وتبادل الخبرات مع كافة الفعاليات المعنية والمهتمة لبلورة اطار قانوني وتنظيمي يمكن من ارساء الأسس السليمة لانطلاق برنامج تشغيل السجناء، واحاطته بالضمانات الكفيلة بتفعيله في احترام تام للحقوق والمصالح الاجتماعية ، وفي اطار ما يكفل تهيئ السجناء للإدماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد الإفراج بشكل سليم وفعال.

ختاما أجدد شكري الخالص للمنظمين والمشاركين في هذه الندوة، معربا عن املي في ان تشهد اشغالها نقاشا جادا وعميقا حول مختلف الاشكاليات المطروحة ، وان تسفر عن مقترحات وتوصيات عملية ومنسجمة مع الاصلاحات المنشودة. وفق الله الجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

https://www.facebook.com/snci.dgapr/posts/1749474541965298

اليزمي والتامك يدعوان إلى تشغيل السجناء وفق معايير نموذجية

GMT 14:31 10/3/2016

قال ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن تشغيل السجناء ليس ''ترفا''، مؤكدا على ''أهمية تشغيل النزيلات والنزلاء مع تمتيعهم بكل الحقوق المتعارف عليها في قطاع التشغيل، وكذا مستخقاتهم من أجر وتأمين''.

وأضاف اردريس اليزمي، الذي كان يتحدث خلال ندوة دولية حول ''تشغيل السجناء: آلية أساسية لتهييء السجناء للإدماج''، انعقدت اليوم الخميس 10 مارس 2016 بالعاصمة الرباط، أن ''التشغيل له دور أساسي في العملية المنوطة بالمؤسسة السجنية المتعلقة بإدماج النزيلات والنزلاء، وبالتالي، يجب أن يكون له تواجد فعلي في البرنامج العام لتنفيذ العقوبة''، مشيرا إلى ضرورة الحفاظ على علاقة السجين بالعالم الخارجي، ومساعدته على أخذ المبادرات الإيجابية، بما في ذلك تطوير مؤهلاته عبر التكوين المهني ومزاولة مهنة.

واعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن ''للتشغيل أثر حقيقي في تقوية النزيل على المستويين النفسي والاجتماعي، لأنه يغرس فيه الشعور بالمسؤولية ومعنى الواجبات، وأهمية بذل الجهد وإعادة ربط العلاقات الاجتماعية، وإعادة اكتشاف مواطنته''.

من جهته، قال المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج محمد صالح التامك، إن التشغيل ''يعد الآلية التي تتيح استفادة أكبر عدد من السجناء، وهو ما يتأكد في إطار التجارب المقارنة، ليس فقط بفعل عدم ربط الاستفادة منه في مجمله بتوفر المرشحين على شروط محددة، وإنما أيضا لما يتيحه من مجال أوسع لتأهيل السجناء وتكوينهم في مهن وحرف لا تتطلب في غالب الأحيان مستويات تعليمية كبرى، وتساعدهم على اكتساب مهارات في مجالات إنتاجية تؤهلهم للاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج عنهم''.

وأضاف المتحدث ذاته، أن تشغيل السجناء من شأنه مساعدتهم أيضا خلال مرحلة الاعتقال على إبراز قدراتهم على مستوى تحمل المسؤولية واحترام الضوابط، كما يساعدهم على تلبية حاجياتهم سواء الشخصية أو الأسرية.

التدوينة اليزمي والتامك يدعوان إلى تشغيل السجناء وفق معايير نموذجية ظهرت أولاً على كشك.

http://www.inews-arabia.com/6/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%83-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%81%D9%82-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D9%8A%D8%A9.htm

هذا الخبر

11.263/1

تحيين المنظومة القانونية المتعلقة بتشغيل نزلاء المؤسسات السجنية

وقعت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أمس الخميس بالرباط، مذكرة تفاهم مع وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، بهدف تحيين المنظومة القانونية المتعلقة بتشغيل نزلاء المؤسسات السجنية.

تم التوقيع عليها على هامش ندوة حول موضوع «تشغيل السجناء : آلية أساسية لتهييئهم للادماج»، سيتم إحداث آلية تسند إليها مهمة تتبع ودراسة المقترحات والتوصيات المنبثقة عن أشغال هذه الندوة، بالإضافة إلى توسيع نطاق التشاور وتبادل الخبرات مع كافة الفعاليات المعنية والمهتمة بالقطاع السجني.

وتهدف المذكرة، إلى بلورة إطار قانوني وتنظيمي يمكن من إرساء الأسس السليمة لانطلاق برنامج تشغيل السجناء، وإحاطته بالضمانات الكفيلة عبر تفعيله في احترام تام للحقوق والمصالح الاجتماعية، وفي إطار يكفل تهيئ السجناء للادماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد الإفراج عنهم.

وفي كلمة بالمناسبة، أكد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، السيد محمد صالح التامك، أن المندوبية سارعت إلى طرح برنامج تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية للنقاش والدراسة والتحليل، باعتباره آلية أساسية تفسح المجال أمام السجناء للتكوين والعمل والإنتاج.

وأوضح أن هذه المذكرة ستضم المقترحات والتوصيات التي ستمكن من ملاءمة القانون المنظم للسجون مع المتطلبات الراهنة، ووضع إطار نموذجي يمكن من تفعيله وفق ما يتيح للسجناء من اكتساب مهارات في مجالات اقتصادية تستجيب لمتطلبات سوق الشغل، ويحافظ على حقوقهم ومصالحهم الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بتشغيل السجناء من طرف القطاع الخاص.

أخبار اليوم المغربية

التامك يريد تحويل السجون إلى «مصانع» لتشغيل المعتقلين

1927/1

الرباط
عبد الحق بلشكر

يبدو أن المندوبية العامة لإدارة السجون تسعى إلى تحويل المؤسسات السجنية إلى ما يشبه «المصانع» وتشغيل النزلاء فيها في إطار استراتيجيتها الجديدة لتهييئهم للإدماج.

محمد صالح التامك قال، يوم أمس، خلال ندوة حول: «تشغيل السجناء»، بالرباط، إنه خلافا لبرامج التكوين المهني والتعليم التي يستفيد منها السجناء، والتي «يتعذر على عدد مهم من الساكنة السجنية التوفر عليها»، فإن «التشغيل يعد الآلية التي تتيح استفادة أكبر عدد من السجناء».

وإذا كان القانون المنظم للسجون يتضمن مقتضيات تسمح بتشغيل السجناء وفق شروط معينة، بما في ذلك تشغيلهم من طرف القطاع الخاص بناء على امتياز وبموجب اتفاقية إدارية تحدد شروط التشغيل والأجر المستحق، فإن المدير العام لإدارة السجون يرى أن هذا القانون يتضمن مقتضيات «غير دقيقة وغير شاملة»، ولا يجيب عن عدة تساؤلات لذلك أطلقت مندوبية السجون حوارا عموميا لتهييء الإطار القانوني الكفيل بالإجابة عن تلك التساؤلات.

ولقيت مبادرة المندوبية ترحيبا من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي دعا إلى احترام كافة الحقوق الدستورية للسجين، ومنها استفادته من برامج التكوين والإدماج، كما دعا إلى أن يهدف برنامج تشغيل السجناء إلى «المساعدة على إدماجهم»، وأن «توجه عروض التشغيل للسجناء على قدم المساواة دون تمييز، وبمعايير واضحة، وعدم حرمان الفئات الهشة من السجناء، مثل النساء والمعاقين والأجانب».

التفاصيل ص2

التامك يريد تحويل السجون إلى مصانع لتشغيل المعتقلين

1927/2

الرباط
عبدالحق بلشكر

هل سيكون بإمكان أرباب الشركات خلق وحدات صناعية داخل السجون المغربية معتمدين على اليد العاملة السجنية؟ هذا ما تفكر فيه المندوبية العامة لإدارة السجون، التي أطلقت حوارا عموميا لتهييء الإطار القانوني الذي يسمح بتشغيل السجناء. وهو ما قالت عنه المندوبية إن تشغيل السجناء أصبح يدخل في إطار استراتيجيتها الجديدة لتهييئهم للإدماج.

محمد صالح التامك، قال، أمس، خلال ندوة حول: «تشغيل السجناء»، بالرباط إنه خلافا لبرامج التكوين المهني والتعليم التي يستفيد منها السجناء، والتي «يتعذر على عدد مهم من الساكنة السجنية التوفر عليها»، فإن «التشغيل يعد الآلية التي تتيح استفادة أكبر عدد من السجناء».

وإذا كان القانون المنظم للسجون، يتضمن مقتضيات تسمح بتشغيل السجناء وفق شروط معينة، بما في ذلك تشغيلهم من طرف القطاع الخاص بناء على امتياز وبموجب اتفاقية إدارية تحدد شروط التشغيل والأجر المستحق، إلا أن المدير العام لإدارة السجون يرى أن هذا القانون يتضمن مقتضيات «غير دقيقة وغير شاملة» ولا يجيب عن عدة تساؤلات، من قبيل: هل يمكن اعتبار تشغيل السجناء حقا من حقوقهم الأساسية أم واجبا تفرضه الإدارة على السجين تحت طائلة التأديب عند الرفض؟ وهل من الممكن ملاءمة ضوابط تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية مع جميع مقتضيات قانون الشغل المعمول بها وطنيا، أم إن الأمر يتطلب اعتماد مقتضيات خاصة؟ وهل بإمكان السجين إبرام عقد مع المشغل أم إن الأمر يتطلب إبرام اتفاقية مع إدارة المؤسسة السجنية؟ وكيف السبيل إلى حل المنازعات المحتملة بين السجين والمشغل؟ كما طرح التامك تساؤلا حول كيفية احترام التنافسية بين المقاولات في الاستفادة من اليد العاملة السجينة؟ وكيف يمكن الموازنة بين تحول اليد العاملة من السجناء لحافز مستقطب لإحداث وحدات إنتاجية داخل السجن، دون الوقوع في منطق الاستغلال؟ وهل يجب أن يستفيد السجين من الحماية الاجتماعية، من عطل، وتقاعد؟ كل هذه الأسئلة ينتظر أن يتم الجواب عنها من خلال مشروع قانون يتم إعداده.

هذا، ولقيت مبادرة المندوبية ترحيبا من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي دعا بدوره إلى احترام كافة الحقوق الدستورية للسجين، ومنها استفادته من برامج التكوين والإدماج، كما دعا إلى أن يهدف برنامج تشغيل السجناء «المساعدة على إدماجهم»، وأن «توجه عروض التشغيل لسجناء على قدم المساواة دون تمييز، وبمعايير واضحة وعدم حرمان الفئات الهشة من السجناء مثل النساء والمعاقين، والأجانب.

وذكر اليزمي بقرار للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي أكدت على ضرورة استفادة السجين العامل من الحق في التقاعد، والتغطية الاجتماعية. ولإنجاح مبادرة تشغيل السجناء، دعا اليزمي إلى إحداث تغييرات على أرض الواقع، وانخراط أرباب العمل والمجتمع المدني، ومراجعة الإطار القانوني.

من جهتها ،اقترحت لطيفة الشهابي، الكاتبة العامة لوزارة التجارة والصناعة، وضع برنامج لتكوين السجناء في مهن صناعة السيارات، ومواكبتهم من أجل ولوج سوق الشغل، بشراكة مع الجمعية المهنية لصناعة السيارات. ومن جهة أخرى، كشفت عن استعداد الوزارة لتمويل دراسة ميدانية بشراكة مع مندوبية السجون لتشجيع خلق مقاولات ذاتية للسجناء ومواكبتها، كما أشارت إلى أن الوزارة تدرس خلق وحدات صناعية داخل السجون.

ولتسريع التفكير في الإطار القانوني الذي يساعد على إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، تم إبرام مذكرة تفاهم بين المندوبية، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة التشغيل، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، لخلق آلية يسند إليها مهمة دراسة المقترحات والتوصيات التي ستخرج بها هذه الندوة التي شارك فيها خبراء دوليون، لبلورة إطار قانوني وتنظيمي يمكن من إرساء أسس انطلاق برنامج تشغيل السجناء، وإحاطته بالضمانات الكفيلة بتفعيله في القريب.

التوقيع على مذكرة تفاهم تهم تحيين المنظومة القانونية المتعلقة بتشغيل نزلاء المؤسسات السجنية

وقعت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أمس الخميس بالرباط، مذكرة تفاهم مع وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، بهدف تحيين المنظومة القانونية المتعلقة بتشغيل نزلاء المؤسسات السجنية.

وبموجب المذكرة، التي تم التوقيع عليها على هامش ندوة حول موضوع "تشغيل السجناء : آلية أساسية لتهيئهم للإدماج"، سيتم إحداث آلية تسند إليها مهمة تتبع ودراسة المقترحات والتوصيات المنبثقة عن أشغال هذه الندوة، بالإضافة إلى توسيع نطاق التشاور وتبادل الخبرات مع كافة الفعاليات المعنية والمهتمة بالقطاع السجني.

وتهدف المذكرة، إلى بلورة إطار قانوني وتنظيمي يمكن من إرساء الأسس السليمة لانطلاق برنامج تشغيل السجناء، وإحاطته بالضمانات الكفيلة عبر تفعيله في احترام تام للحقوق والمصالح الاجتماعية، وفي إطار يكفل تهيئ السجناء للإدماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد الإفراج عنهم. وفي كلمة بالمناسبة، أكد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، محمد صالح التامك، أن المندوبية سارعت إلى طرح برنامج تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية للنقاش والدراسة والتحليل، باعتباره آلية أساسية تفسح المجال أمام السجناء للتكوين والعمل والإنتاج.

وأوضح أن هذه المذكرة ستضم المقترحات والتوصيات التي ستمكن من ملائمة القانون المنظم للسجون مع المتطلبات الراهنة، ووضع إطار نموذجي يمكن من تفعيله وفق ما يتيح للسجناء اكتساب مهارات في مجالات اقتصادية تستجيب لمتطلبات سوق الشغل، ويحافظ على حقوقهم ومصالحهم الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بتشغيل السجناء من طرف القطاع الخاص.

وأضاف التامك، أن التشغيل يتيح مجالا أوسع لتأهيل السجناء وتكوينهم في مهن وحرف لا تتطلب في غالب الأحيان مستويات تعليمية كبرى، وتساعدهم على اكتساب مهارات في مجالات إنتاجية تأهلهم للاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج، موضحا أن المندوبية تعمل على مساعدتهم خلال مرحلة الاعتقال على إبراز قدراتهم على مستوى تحمل المسؤولية واحترام الضوابط.

يذكر أن أشغال الندوة، التي شهدت التوقيع على المذكرة، تندرج في إطار رؤية إنسانية وواقعية، تهدف إلى تبادل الخبرات والآراء والاستفادة من الممارسات الفضلى في المجال السجني، خاصة وأن الندوة تعرف مساهمات من لدن خبراء من المغرب والخارج خاصة من اسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى الاستلهام من الترسانة القانونية المتعلقة بالشغل والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب في هذا المجال.

بين إدارة السجون وشركاء حكوميين ومؤسساتيين

توقيع مذكرة تفاهم حول «تشغيل السجناء»

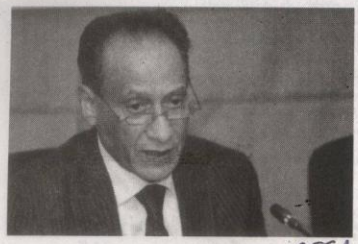

3/3851

• عبد الرحيم بلشقار

وقع المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، محمد صالح التامك، مذكرة تفاهم حول برنامج «تشغيل السجناء» مع شركاء حكوميين ومؤسساتيين، وتنص المذكرة على إحداث آلية تتبع ودراسة المقترحات والتوصيات المنبثقة عن أشغال اليوم الدراسي الذي نظمته المندوبية صباح أمس الخميس بالرباط، حول «تشغيل سكان السجون آلية أساسية لتهييئهم للإدماج»، من أجل تحيين منظومة القانون المنظم للسجون حول تشغيل المعتقلين.

ووقع المذكرة إلى جانب كل من المندوب العام لإدارة السجون، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، عبد السلام الصديقي، والكاتب العام لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وبنخالد عبد القادر، المدير الجهوي لجهة الرباط القنيطرة للاتحاد العام لمقاولات المغرب، وادريس اليزمي، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وأبرز التامك في كلمة له بالمناسبة، أن التجارب المقارنة أكدت على أن التشغيل يعد الآلية التي تتيح استفادة أكبر عدد من الساكنة السجنية من التكوين والتأهيل في مهن وحرف لا تتطلب مستويات تعليمية كبرى، وتساعدهم على اكتساب مهارات في مجالات إنتاجية تأهلهم للاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج عنهم، كما يساعدهم خلال مرحلة الاعتقال على تلبية حاجياتهم سواء الشخصية و الأسرية.

ودعا التامك إلى إيجاد الإطار القانوني والتنظيمي لعدد من الإشكالات التي لم يحددها القانون المنظم للسجون بدقة، من قبيل الاكراهات المتصلة بالوضعية القانونية للمحبوسين وبالسجن، والإطار المرجعي لتحديد علاقة المشغل بالسجين، وصيغة إبرام عقود الشغل أو الاتفاقيات والالتزامات المرتبطة وحل المنازعات المحتملة بين السجين والمشغل، بالإضافة إلى تحدي احترام مبدأ التنافسية بين أطراف القطاع الخاص ومراعاة المصلحة الاجتماعية للسجناء، فضلا عن الحقوق المتعلقة بمدة العمل والراحة الأسبوعية والأجر المستحق، ورخص المرض، والتجمع وفقدان الشغل والحماية الاجتماعية.

ويتضمن القانون المنظم للسجون مقتضيات تفسح المجال لتشغيل الساكنة السجنية وفق شروط معينة، بما في ذلك تشغيلهم من طرف القطاع الخاص بناء على امتياز وبموجب اتفاقية إدارية تحدد شروط التشغيل والأجر المستحق، إلا أن هذه المقتضيات، حسب التامك، تبقى غير دقيقة وغير شاملة بما يكفي لمعالجة الإشكاليات المتصلة بالموضوع.

من جهته شدد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في كلمته، على التقيد بمجموعة من الشروط، أبرزها ربط أهداف التشغيل بالإدماج، والتمسك بالمبادئ العامة لقانون الشغل وسريانها داخل جدران المؤسسات السجنية، وعدم التمييز بين الفئات السجنية عموما في العروض المتعلقة بالتشغيل بناء على معايير واضحة وشفافة، وعدم حرمان النزيلات في وضعية هشة والأجانب والأشخاص في وضعية إعاقة من الحق في الولوج لسوق الشغل، وعدم الحرمان من الأجر المقابل.

التامك: التشغيل آلية تتيح استفادة أكبر عدد من السجناء

مذكرة تفاهم لبلورة إطار قانوني لإنجاح برنامج تشغيل السجناء

9332/17
9332/17

عزيزة الفرفاوي

وقعت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج، ووزارتا التشغيل والشؤون الاجتماعية، والصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والمجلس الوطني لحقوق الانسان، ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والاتحاد العام لمقاولات المغرب، أمس الخميس، على هامش ندوة حول "تشغيل السجناء: آلية أساسية لتهيئ السجناء للإدماج"، مذكرة تفاهم لإحداث آلية تسند اليها مهمة دراسة المقترحات والتوصيات المنبثقة عن أشغال الندوة، بالإضافة الى توسيع نطاق التشاور وتبادل الخبرات مع كافة الفعاليات المعنية والمهتمة، لبلورة إطار قانوني وتنظيمي يمكن من ارساء انطلاقة ناجحة لبرنامج تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية، وإحاطته بالضمانات الكفيلة بتفعيله في احترام للحقوق والمصالح الاجتماعية، وفي إطار ما يكفل تهيئ السجناء للإدماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد الإفراج بشكل سليم وفعال.

وقال محمد صالح التامك، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الادماج، إن "التشغيل آلية تتيح استفادة أكبر عدد من السجناء، وهو ما يتأكد في إطار التجارب المقارنة، لما يتيحه من مجال أوسع لتأهيل السجناء وتكوينهم في مهن وحرف، لا تتطلب في غالب الأحيان مستويات تعليمية كبرى، وتساعدهم على اكتساب مهارات في مجالات انتاجية تأهلهم للاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج".

02

اليزمي: تنفيذ الحق في التشغيل بالسجون يستلزم تغير الممارسات على أرض الواقع

التامك: التشغيل آلية تتيح استفادة أكبر عدد من السجناء

مذكرة تفاهم لبلورة إطار قانوني لإنجاح برنامج تشغيل السجناء

اليزمي: تنفيذ الحق في التشغيل بالسجون يستلزم تغير الممارسات على أرض الواقع

9332/12

عزيزة الفرفاوي

وقعت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج، ووزارتا التشغيل والشؤون الاجتماعية، والصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والمجلس الوطني لحقوق الانسان، ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والاتحاد العام لمقاولات المغرب، أمس الخميس، على هامش ندوة حول "تشغيل السجناء: آلية أساسية لتهيئ السجناء للإدماج"، مذكرة تفاهم لإحداث آلية تسند اليها مهمة دراسة المقترحات والتوصيات المنبثقة عن أشغال الندوة، بالإضافة الى توسيع نطاق التشاور وتبادل الخبرات مع كافة الفعاليات المعنية والمهتمة، لبلورة إطار قانوني وتنظيمي يمكن من ارساء انطلاقة ناجحة لبرنامج تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية، وإحاطته بالضمانات الكفيلة بتفعيله في احترام للحقوق والمصالح الاجتماعية، وفي إطار ما يكفل تهيئ السجناء للإدماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد الإفراج بشكل سليم وفعال.

وقال محمد صالح التامك، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الادماج، إن "التشغيل آلية تتيح استفادة أكبر عدد من السجناء، وهو ما يتأكد في إطار التجارب المقارنة، لما يتيحه من مجال أوسع لتأهيل السجناء وتكوينهم في مهن وحرف، لا تتطلب في غالب الأحيان مستويات تعليمية كبرى، وتساعدهم على اكتساب مهارات في مجالات انتاجية تأهلهم للاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج". وأضاف أن التشغيل يساعدهم أيضا خلال مرحلة الاعتقال على إبراز قدراتهم في تحمل المسؤولية واحترام الضوابط، وعلى تلبية حاجياتهم الشخصية أو الأسرية.

وأوضح التامك ان المندوبية العامة بادرت إلى طرح برنامج تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية للنقاش والدراسة والتحليل، باعتباره آلية أساسية تفسح المجال أمام السجناء للتكوين والعمل والإنتاج، بهدف التوصل الى بلورة مقترحات وتوصيات، تمكن من ملاءمة القانون المنظم للسجون لمتطلباته، ووضع إطار نموذجي يمكن من تفعيله وفق ما يتيح للسجناء اكتساب مهارات في مجالات اقتصادية تستجيب لمتطلبات سوق الشغل، ويحافظ على حقوقهم ومصالحهم الاجتماعية، خاصة ما يتعلق بتشغيل السجناء من طرف القطاع الخاص.

وسجل أن القانون المنظم للسجون، وان كان المشرع ضمنه مقتضيات تفسح المجال لتشغيل السجناء وفق شروط معينة، بما في ذلك تشغيلهم من طرف القطاع الخاص بناء على إمتياز وبموجب اتفاقية ادارية تحدد شروط التشغيل والأجر المستحق، فإن هذه المقتضيات "غير دقيقة وغير شاملة بما يكفي لمعالجة الإشكاليات المتصلة بالموضوع. وتساءل "هل يمكن اعتبار تشغيل السجناء حقا من حقوقهم الأساسية، أم واجبا تفرضه الإدارة على السجين تحت طائلة التاديب عند الرفض؟ وهل يمكن ملاءمة ضوابط تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية مع جميع مقتضيات قانون الشغل المعمول بها وطنيا، أم أن الأمر يتطلب اعتماد مقتضيات خاصة، تأخذ بعين الاعتبار الاكراهات المتصلة بالوضعية القانونية للسجين وبالسجن في حد ذاته كفضاء مغلق لسلب للحرية؟ وكيف يمكن تحديد علاقة المشغل بالسجين، وهل بإمكانه ابرام عقود مع المشغل أم أن الأمر يتطلب إبرام اتفاقية مع ادارة المؤسسة، وعقود التزام من طرف السجين مع الإدارة، وكيف السبيل إلى حل المنازعات المحتملة بين السجين والمشغل؟".

من جهته، أبرز إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن "التنفيذ الفعال للحق في التشغيل بالمؤسسات السجنية يستلزم تغيرات حقيقية في الممارسات على أرض الواقع، ووضع تكوينات تأهيلية مناسبة لمختلف فئات المعتقلين في السجون، وانخراط أرباب الأعمال وهيئات المجتمع المدني"، مشيرا إلى أن هذا الأمر يتطلب تضافر كل الجهود، وإجراء إصلاحات جوهرية على الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بتشغيل السجناء.

وأضاف أن للتشغيل أثرا حقيقا في تقوية النزيل على المستويين النفسي والاجتماعي، لأنه يغرس فيه الشعور بالمسؤولية ومعنى الواجبات، وأهمية بذل الجهد وإعادة ربط العلاقات الاجتماعية. ونبه اليزمي إلى أمور، اعتبرها أساسية حتى تؤدي عملية التشغيل أكلها، وهي أن يكون الهدف الأساسي من التشغيل هو إدماج النزيلات والنزلاء بالدرجة الأولى، والتمسك بالمبادئ العامة المتعلقة بقانون الشغل وسريانها داخل السجن كما هو الشأن خارجه، وعدم التمييز بين الفئات السجنية في العروض المتعلقة بالتشغيل، وعدم الحرمان من الأجر المقابل، ومن باقي الحقوق الاجتماعية، وعدم حرمان الفئات السجنية الهشة من نساء وأجانب، وكذا الأشخاص في وضعية إعاقة، من حقهم الولوج إلى فرص الشغل بالمؤسسات السجنية".

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

5239/1-3

تفعيلا لمقتضيات دستور 2011

البرلمان يناقش مشروع قانون المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول آليات منع التعذيب في دورته الربيعية

من المنتظر أن يعتمد البرلمان في دورته الربيعية، مشروع القانون الجديد حول آليات لمنع التعذيب بالمغرب، بعد إيداع المغرب صكوك الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب في نونبر 2014، تفعيلا لمقتضيات دستور 2011.

مشروع القانون الجديد، كشف عنه محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الدورة الواحدة والثلاثين من مجلس حقوق الإنسان، إذ قال "تم إعداد مشروع قانون جديد للمجلس الوطني، وذلك في إطار تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

التفاصيل : ص 3

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

5239/3

تفعيلا لمقتضيات دستور 2011

البرلمان يناقش مشروع قانون المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول آليات منع التعذيب في دورته الربيعية

■ أمال المنصوري

من المنتظر أن يعتمد البرلمان في دورته الربيعية، مشروع القانون الجديد حول آليات لمنع التعذيب بالمغرب، بعد إيداع المغرب صكوك الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب في نونبر 2014، تفعيلا لمقتضيات دستور 2011.

مشروع القانون الجديد، كشف عنه محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الدورة الواحدة والثلاثين من مجلس حقوق الإنسان، إذ قال "تم إعداد مشروع قانون جديد للمجلس الوطني، وذلك في إطار تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، إذ تعهدت الحكومة المغربية باحتضان المجلس للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ضمن بنيته التنظيمية".

وحسب الصبار، يضطلع المجلس بموجب القانون الجديد، بأدوار الآليات المنصوص عليها في الصكوك الدولية، مضيفا انه إلى جانب الآلية الوقائية لمنع التعذيب،هناك آلية الإنصاف لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات، وآليتا المتابعة والإنصاف المنصوص عليهما في الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأوضح الصبار، أنه من أجل ضمان فعالية هذه الآليات، أحدث المجلس الوطني مركزا وطنيا للتدريب على حقوق الإنسان، يطمح أن يقوم بدور فعال على المستوى الإقليمي والقاري، مشددا على ضرورة تعزيز قدرات المتدخلين جميعاً.

ورحب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإجراءات التأديبية والزجرية ضد عدد من المكلفين بإنفاذ القانون، والتي شهدها المغرب، منوها بإصدار مذكرات تروم منع التعذيب وحماية الضحايا والشهود وضمان حقوق الدفاع.

وأكد الصبار، أن المؤسسة التي يشغل أمانتها العامة تقوم بتحريات بشأن ادعاءات وحالات تعذيب معزولة في أماكن الاحتجاز، أشار إلى أن الحكومة المغربية تبنت سياسة للتدريب لصالح المسؤولين عن إنفاذ القانون، وذلك بالتعاون مع المجلس الوطني، كاشفاً أنه تم تدريب أكثر من 600عنصر أمن من مختلف الرتب، وأوصى الحكومة بتعميم هذه التداريب على كل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون"

الإفصاح عن مشروع هذا القانون، جاء تزامنا عندما أعلن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمناهضة التعذيب، عزمه القيام بزيارة متابعة للمغرب، خلال السنة الجارية، وذلك استجابة للدعوة التي سبق ووجهتها له السلطات المغربية، وهي الثانية له للمملكة في ظرف ثلاث سنوات.

ودعا المقرر الخاص للأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، في تقرير سابق له بخصوص زيارة المغرب خلال الفترة من 15إلى 22شتنبر 2012، الحكومة المغربية إلى ضرورة مواصلة تعزيز التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مسجلا استمرار بعض حالات المعاملات القاسية في القضايا الجنائية ذات الصلة بالأزمات والاحتقانات الكبرى، وحالات أخرى محدودة ومعزولة تتعلق بقضايا الحق العام، والتي لا تمارس على نطاق واسع أو بشكل ممنهج.

اليزمي يحث على "ثورة قانونية" لتشغيل المعتقلين بالسجون

هسبريس . طارق بنهدا الخميس 10 مارس 2016 - 20:41

دعا **إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى عدم حرمان من وصفها "الفئات السجنية الهشة"**، من نساء وأجانب وأشخاص في وضعية إعاقة، من الحق في الولوج إلى فرص الشغل بالمؤسسات السجنية، مشددا على ضرورة أن يتمتع كل السجناء ممن يتوفرون على فرصة عمل وراء القضبان، بالأجر المقابل وباقي الحقوق الاجتماعية.

وشدد اليزمي، في الندوة الدولية حول تشغيل السجناء المنظمة اليوم بالرباط، على أن التنفيذ الفعال للحق في التشغيل بالسجون، يستلزم إصلاحات جوهرية على الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بتشغيل السجناء، وما وصفها "تغيرات حقيقية في الممارسات على أرض الواقع"، بما فيها وضع تكوينات تأهيلية ومناسبة لمختلف فئات المعتقلين، مع انخراط أرباب الأعمال وهيئات المجتمع المدني.

"السجين رغم حرمانه من الحرية، هو إنسان يتمتع بكل الحقوق الأساسية المخولة له قانونا"، يشير اليزمي، معتبرا أن له الحق في التعبير عن مواطنته، "إلا تلك التي تقضي المحكمة، في إطار العقوبات الإضافية، بتجريده منها"، من ضمنها "الحجر القانوني والتجريد من الحقوق الوطنية والحرمان المؤقت من ممارسة بعض الحقوق الوطنية أو المدنية أو العائلية".

ويورد المسؤول المغربي أن السجين يحرم أيضا، بشكل نهائي أو مؤقت، من الحق في المعاشات التي تصرفها الدولة والمؤسسات العمومية، "غير أن هذا الحرمان لا يمكن أن يطبق على الأشخاص المكلفين بالنفقة على طفل أو أكثر، مع مراعاة الأحكام الواردة في أنظمة المعاشات في هذا الشأن"، مضيفا أن القانون يفرض "مصادرة جزئية للأشياء المملوكة للمحكوم عليه، بصرف النظر عن المصادرة المقررة كتدبير وقائي".

مقترحات " "CNDHلمراجعة الإطار القانوني والتنظيمي لتشغيل المعتقلين، استندت إلى توصيات صادرة عن منظمات دولية، بما فيها مجلس أوروبا، في "اختيار نوع العمل في حدود العروض المقدمة من طرف المؤسسة السجنية"، و"حق السجناء في التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية"، و"عدم تجاوز ساعات العمل القانونية"، و"الراحة الأسبوعية والانخراط في منظومة الضمان الاجتماعي".

وأشار اليزمي إلى أن المجلس الوطني لحقوق الانسان مهتم بقطاع تشغيل السجناء، محيلا على تقريره للعام 2012 حول "وضعية السجون والسجناء"، إذ شدد على أهمية تشغيل النزيلات والنزلاء "مع تمتيعهم بكل الحقوق المتعارف عليها في قطاع التشغيل والمستحقات من أجر وتأمين"، معتبرا أن جميع الحلول ينبغي أن ترتكز على الدستور، بحيث "يتمتع كل شخص معتقل بحقوق أساسية، وبظروف اعتقال إنسانية. و يمكنه أن يستفيد من برامج للتكوين وإعادة الإدماج".

ودعا المتحدث إلى ضرورة الحفاظ على علاقة السجين بالعالم الخارجي، و"مساعدته على أخذ المبادرات الإيجابية، بما في ذلك تطوير مؤهلاته عبر التكوين المهني ومزاولة مهنة"، مع ضرورة وجود فعلي للتشغيل في البرنامج العام لتنفيذ العقوبة، وذلك "لن يتحقق إلا بتوفير الإمكانيات اللازمة للمؤسسة السجنية حتى تتمكن من تحقيق خطة إعادة التأهيل".

http://www.hespress.com/societe/298156.html

التوقيع على اتفاقية تهم تشغيل المعتقلين بالسجون

هسبريس . طارق بنهدا الخميس 10 مارس 2016 - 18:00

تم اليوم بالرباط التوقيع على مذكرة تفاهم تهمّ "برنامج تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية"، بين المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إلى جانب وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، وأيضا الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المذكرة، التي جاءت في سياق ندوة "تشغيل السجناء: آلية أساسية لتهييئهم للإدماج"، تهدف، وفق الموقعين عليها، إلى "إحداث آلية تسند إليها مهمة تتبع ودراسة المقترحات والتوصيات المنبثقة عن أشغال الندوة"، و"توسيع نطاق التشاور وتبادل الخبرات مع كافة الفعاليات المعنية لبلورة إطار قانوني وتنظيمي يمكن من إرساء انطلاقة ناجحة لبرنامج تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية".

وتقول مندوبية إدارة السجون إن الندوة، التي تأخذ طابعا دوليا بمشاركة خبراء دوليين، تتعلق بـ"وضع إطار مرجعي لتحيين منظومة القانون المنظم للسجون حول تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية"، و"تفعيل المقاربة الادماجية للسجناء المستفيدين بعد الإفراج، مع إعمال المقاربة التشاركية بين مختلف المؤسسات والقطاعات المعنية والمهتمة ببلورة هذه الأهداف".

http://www.hespress.com/societe/298163.html

في ندوة بمناسبة 8 مارس بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية : فتيحة سداس: كل الأحزاب السياسية تتشدق بالمساواة, لكن المحك هو التصويت في البرلمان

مصطفى مكرينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 10 - 03 - 2016

اعتبرت فتيحة سداس, القيادية في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ,أن التصويت في البرلمان محك حقيقي يفرز الحزب الحداثي والمحافظ و أحزاب بين بين ، ففي حالات كثيرة وأثناء التصويت على مشاريع قوانين ذات أهمية بالغة في الحياة الديمقراطية لا يعكس النقاش داخل اللجن البرلمانية وعمليات التصويت، و دعت الحكومة أن تتحمل مسؤولياتها أمام الشعب، وألا يكون تصويتها انتقاميا، وعن مشروع الحكومة أشارت فتيحة سداس أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التراكمات المحققة، ولا يستجيب لتطلعات النساء من أجل مغرب اليوم ومغرب الغد ، مطالبة باحترام الفصل 19 من دستور 2011 والذي ينتقص للديباجة ويعتمد التعويم ويغيّب المرجعية الدولية ولا يأخذ بعين الاعتبار تطلعات الحركات النسائية، كما يغيب إمكانيات الرصد والبحث عن طريق الوساطة ، ملاحِظة أن القوانين الحداثية وحتى الليبرالية تعرف معارضة ، ولم يفت عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التأكيد على الدور القيادي للحركات التقدمية المغربية والحركات النسائية، مستدلة بالمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي في 76،والتقرير المهم حول النساء والذي أصبح مرجعا للحركة النسائية.

عبد الرزاق الحنوشي, في أول مداخلة له رأى أن المرجعية الدستورية مرحلة مفصلية في عملية الدفع بحقوق المرأة، مشددا على ضرورة وفاء المغرب بالتزاماته الدولية وكذا تحسين بعض القوانين. **وعن منظور المجلس الوطني لحقوق الإنسان قال الحنوشي إن المجلس قام بدراسة وافية للمشروع مع هيئة علمية وخرج بتوصيات في هذا المجال واقترح 46 مادة لم يؤخذ منها سوى 20 مادة فقط ،وهو ما اعتبر نقصا في محتوى مضمون هذا المشروع الحقوقي . و من النواقص التي يعرفها المشروع ، عدم وجود تعريفات يجب استدراكها ، تجريم العنف ضد النساء وإمكانية التصدي لعدد من الحالات مع اقتراح بدائل وانتداب أعضاء الهيئة باعتبار أن الجهاز التنفيذي يستفرد بسلطته.**

وبالنسبة لأيت أمغار عن حزب العدالة والتنمية، فإن مشروع هيئة المناصفة يعتبر انتصارا للحركة النسائية كما أنه عمل بشري لقانون وضعي قابل للاقتراحات والتعديلات، ومن المفروض أن يستفيد من كل المقترحات، مؤكدة في ذات السياق على ضرورة تقديم محددات حول المناصفة والتي تعني تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة, كما هو وارد في الدستور، وبين التمييز الذي نصت عليه المواثيق الدولية، وتعريفات أخرى تتماشى مع مقتضيات الدستور مع تجنب الإقصاء، مشيرة إلى أن المرجعية الإسلامية تعترف بحقوق المرأة وأن المشروع لم يأخذ بمرجعيات أخرى، مشددة على ضرورة ترسيخ الترسانة القانونية وضرورة الملاءمة بين القوانين المغربية والدولة وأن تكون هيئة المناصفة كطرف مدني اقترحت تفعيل مقتضيات الدستور .

وأكدت خديجة رباح على ضرورة ضمان الحياد من جانب القانون بعيدا عن أي إيديولوجيا ، وتساءلت فيما إذا كان من الممكن اليوم أن نناقش المساواة والمناصفة بالرغم من أن المواثيق الدولية قد حددت هذه المفاهيم. والغاية من 8 مارس، تضيف رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب،هي الحديث عن الحصيلة في انتظار طرحها خلال الدورة 60 للجنة المعنية بالأمم المتحدة في 14 من هذا الشهر والذي سينعقد حول تقرير التنمية من زاوية النوع الاجتماعي. واستفهمت الرباح عن هذا الإقصاء بخصوص نقاش مجتمعي حول التقارير التي ستقدم إلى اللجنة الدولية «فتحنا نقاشا مجتمعيا بمجرد الانتهاء من النقاش حول الدستور الحصيلة، حيث أننا استقبلنا 82 مذكرة تم الاستناد فيها لرأي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ولكن اللجنة العلمية منذ 2012 قدمت المشروع مبتورا مع تغييب مذكراتنا .».

وعرفت الحصة الثانية للندوة والتي أدار أشغالها د. نجيب مهتدي رئيس شعبة القانون العام ، تدخلات أكاديمية لأستاذات من كلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية حول مشروع إحداث هيئة المناصفة و مكافحة كل أشكال التمييز .خديجة ناصيري حاضرت في موضوع معيقات و تجليات مشروع قانون إحداث هيئة المناصفة على ضوء دراسة مقارنة دولية.نعيمة عبة قدمت عرضا حول تأثير مقاربة النوع على الاستراتجيات العامة للسياسات العمومية.و فتيحة كحيحل ، حول دور القيادة النسائية وتأثيرها على التنمية.

وتتويجا لأشغال الندوة وبعد كلمة د.جمال الحطابي عميد الكلية المهنئة للنساء بهذا اليوم، و كلمة مصطفى عبلال نائب رئيس المجلس البلدي ، تم

تكريم عدد من الفعاليات:حسناء أبوزيد برلمانية عضوة المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي, نابت عنها هاجر مكري، حكيمة فصلي أستاذة جامعية برلمانية عن حزب العدالة و التنمية نائبة عمدة الدار البيضاء، مليكة الفذ فاعلة جمعوية رئيسة مركز الأم والطفل، زهراء فرحاني مستشارة بالمجلس البلدي تسلمت عنها إيمان صابير مستشارة جماعية .

تخللت هذا التكريم قراءات شعرية،كما تم تقديم بعض الهدايا الرمزية على شكل لوحات فنية.

https://www.maghress.com/alittihad/1234288

إلياس العماري ينظم ندوة دولية حول الكيف والمخدرات

يعتزم إلياس العماري، رئيس مجلس جهة طنجة تطوان الحسين تنظيم الندوة الدولية الأولى حول الكيف والمخدرات بطنجة، وذلك تحت شعار "جميعاً من أجل بدائل قائمة على التنمية وحقوق الإنسان"، يومي 18 و19 مارس 2016 بمدينة طنجة.

ويسعى مجلس جهة طنجة عبر تنظيم هذه الندوة الدولية الأولى من نوعها من أجل إتاحة الفرصة لمنتخبي الجهة، التي تعتبر تاريخياً منطقة لإنتاج الكيف في المغرب، والمجتمع المدني المهتم بالموضوع ومزارعي الكيف، لمناقشة الإشكالية المرابطة بسياسة المخدرات.

ومن المنتظر أن يحضر هذا اللقاء عدد من المسؤولين من المغرب، كما من المرتقب أن يشارك فيه ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ونزار بركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومحمد الطوزي رئيس جمعية تاركا للتنمية المستدامة.

ومن الخارج سيحضره خبراء في مجال المخدرات والكيف من المكسيك وجنيف وسويسرا وفرنسا وهولاندا وإسبانيا وبوليفيا، إضافة إلى إيرلندا وألمانيا وبولونيا وكولومبيا.

وتندرج هذه الندوة في إطار الاستعداد للمشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الخاصة بالمخدرات والجريمة، والمقرر انعقادها بنيويورك، بين 19 و 21 أبريل المقبل. حيث سيتم في نهاية الندوة رفع توصيات للمجتمعين في هذه الدورة المعروفة باسم UNGASS.

جدير بالذكر أن أحزاب مغربية، منها حزب الاستقلال وحزب الأصالة والمعاصرة، من المدافعين على تقنين زراعة الكيف واستخدامها في المجال الصحي والصناعي، وقد تم تقديم مقترحات قانون في هذا الصدد في البرلمان.

http://www.medias24.com/ar/ECONOMIE/ECONOMIE/8191.html

آخر ساعة

تعذيب نزيل بسجن خريبكة بالركل والضرب بـ"المينوط"

مدير السجن ينفي ويؤكد أن الضحية أصيب بهيستيريا بسبب الإدمان

80/3

وئام فراج

تعرض أحد نزلاء السجن المحلي بخريبكة لتعذيب وصف بـ "المنهج" بعد اعتقاله آواخر شهر فبراير المنصرم لعدم أدائه كفالة الحضور، مما نتج عنه كسر بمعصمه الأيسر وكدمات بجميع أنحاء جسده، حسب ما تفيده الشهادة الطبية المحددة للعجز في ستين يوما. وتؤكد الشهادة الطبية، التي توصلت "آخر ساعة" بنسخة منها، الإصابات البليغة، التي تعرض لها الضحية، والتي "تعود إلى الركل والرفس والضرب والتصليب بواسطة "مينوط" ليلة كاملة"، بحسب بيان لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريبكة. بيد أن مدير السجن المحلي بخريبكة نفى كل ذلك، وأكد، في تصريح لـ "آخر ساعة"، أن السجين كان مدمنا على الكحول، وعندما قضى يومين بالسجن أصيب بهيستيريا نتيجة انقطاعه عن الخمر، بحيث أصبح عدوانيا يضرب نفسه ويكسر ما حوله. وأضاف أنه تم عرض السجين السابق على طبيب نفسي تابع لمؤسسة السجن وقدم له الدواء من أجل الرجوع لحالته الطبيعية، نافيا أن يكون قد تعرض لأي شكل من أشكال التعذيب. وفي سياق متصل، أشار بيان الجمعية إلى أنه تم تمتيع الضحية من طرف المحكمة بالسراح المؤقت نظرا لوضعه الصحي الحرج حين معاينتها له بجلسة التلبس المنعقدة بتاريخ 29 من الشهر الماضي، فيما طالبت الجمعية المسؤولين الذين لهم صلة بالملف من رئيس الحكومة ووزير العدل والحريات والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بخريبكة والمندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كل من جهته "بإيلاء هذا الملف ما يكفي من العناية والاهتمام في اتجاه إنصاف الضحية ومعاقبة الجناة وفق القانون كل حسب درجة مسؤوليته". كما طالبت بـ"إعادة فتح تحقيق في كل الشكايات التي تقدم بها سجناء سابقون حول تعذيبهم واتخاذ ما يلزم لإنصاف الضحايا، والعمل على حماية المشتكين من التعذيب وسوء المعاملة"، وكذا "إيفاد لجنة إنصات للسجناء للوقوف على ما يعانونه من أوضاع مزرية داخل السجن لأجل العمل على تحسينها وتمكينهم من كافة حقوقهم"، بحسب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريبكة. ●

تؤكد الشهادة الطبية، التي توصلت «آخر ساعة» بنسخة منها، الإصابات البليغة، التي تعرض لها الضحية، والتي «تعود إلى الركل والرفس والضرب والتصليب.

أزمة منع الإرث للمغربيات تجسد قصة معاناة الآف

11/03/2016

حسب قانون يعود إلى فترة الاستعمار، وبعدما قضت نحو 26 من عمرها فوق أرض آبائها، وجدت سعيدة السكات، نفسها غير مستفيدة من إرث أو بيع هذه الأرض، على غرار والدتها، وآلاف النساء المغربيات.

قصة سعيدة، عنوان لآلاف النساء المغربيات اللاتي يعانين بصمت، مما يطلق عليه "النساء السلاليات" (اسم يطلق على الجماعات السلالية وهو اسم قبائل بالمغرب، يقدر عددها بـ4563 قبيلة) اللاتي لا يستفدن من الإرث، بموجب قانون يعود إلى فترة الاستعمار، إذ تعج محاكم المملكة بكم هائل من هذه الملفات بسبب عدم استفادتهن من الإرث أو البيع.

حكاية سعيدة، بدأت منذ 4 سنوات، حيث تم بيع أرض لشركة عقارية بمدينة بوقنادل (شمال)، واستفاد منها الرجال، لكن هذه المرأة ووالدتها والآلاف من النسوة خرجن خاويات الوفاض.

تقول سعيدة، بنبرة تحدٍّ ممزوجة بمعاناة ورثتها عن أمها "لا يمكن التحدث عن حقوق الإنسان والمرأة، ولا تزال النساء ببلدي لا يستفدن من الإرث".

وتضيف في تقرير "الأناضول"، "عمري 26 سنة ترعرعت فوق هذه الأرض التي ورثناها أباً عن جد، وأنا وأمي لا نستفيد من الإرث، ونساء البلدة لا يستفدن أيضًا من الإرث أو في حالة بيع الأراضي".

تستيقظ سعيدة صباحًا، وتساعد أسرتها في أعمال البيت والحقل، لكن عقلها لا يكل عن التفكير في مصيرها ومصير نسوة البلدة، ولسان حالهن الإنصاف في زمن المناصفة.

تستكمل حديثها بعدما تتفقد بأم عينها الأراضي الشاسعة التي تعبت نسوة البلدة في حرثها أو المساعدة على ذلك "نطالب فقط بالعيش الكريم، والاستفادة من الأرض التي ورثناها عن آبائنا، فأين سنذهب إذا لم نستفد، سنجد أنفسنا مشردين، فالمرأة السلالية لا تستفيد منذ عقود من الزمن، ولا يعقل أن يستمر الأمر هكذا، على الرغم من الحقوق التي استفادت منها المرأة المغربية مؤخرًا".

وانتقدت سعيدة، الأحزاب في بلادها التي لم تتدخل من أجل إعادة الأمور إلى نصابها، واعتبرت أنه تم بيع أرض بلدتها التي تبلغ 350 هكتارًا منذ 2007، واستفاد الرجال عام 2011 ، إلا أن نساء المنطقة لم يستفدن، وتم إقصاؤهن بشكل نهائي، ومن بين 6 آلاف شخص يحق له الاستفادة، توجد ألفي امرأة".

جارة لـ "سعيدة"، بلغت من العمر عتيا، ومطلقة منذ 3 عقود، ولا يحق لها الاستفادة من أرضها، لتستمر معاناتهن في انتظار غد أفضل، وهي تحمل بين ظهرانيها حفيدتها، وكأن لسان حالها يتطلع لمستقبل مغاير لحفيدتها.

وتعتبر موافقة النواب ضرورية بالنسبة لجميع القرارات المتعلقة بممتلكات القبيلة، سواء تعلق الأمر بالمعاملات، أو قسمة الممتلكات.

ويتم توزيع مدخرات هذه القبائل عن طريق تهيئة لوائح المستفيدين، بعد التصديق عليها من قبل مجلس الوصاية (حكومي يضم ممثلين عن بعض الوزارات) طبقًا للقوانين المعمول بها، إلا أن الأعراف والتقاليد بالبلاد، تمنع النساء من الاستفادة، بذريعة بقاء الأراضي في ملكية القبيلة وعدم انتقالها إلى قبيلة أخرى، لأن النساء يمكن لهن أن يتزوجن من رجال القبائل الأخرى.

ورغم معاناة نساء بلدة "سعيدة" فإنها اختارت مواصلة التعريف بقضيتها، وتوعية نساء البلدة، حتى حصولهن على حقهن في الاستفادة من الأرض والإرث.

واعتبر أن المقتضيات القانونية "غير المتكافئة" المنظمة للإرث، تساهم في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء.

واعتبر حزب "العدالة والتنمية "الذي يقود الحكومة المغربية" توصية المساواة في الإرث "تجاوزاً لمؤسسة إمارة المؤمنين ومنطوق الخطاب الملكي السامي في افتتاح السنة التشريعية لسنة 2003 الذي أكد فيه العاهل المغربي محمد السادس أنه بوصفه أميراً للمؤمنين "لا يمكن أن يحل ما حرم الله أو يحرم ما أحل الله"، مشدداً على أن هذه التوصية "تفتح جدلاً عقيماً حول مواضيع تنظمها نصوص قرآنية قطعية الثبوت والدلالة كموضوع الإرث".

وقال المجلس العلمي الأعلى (مؤسسة رسمية للعلماء مختصة بالفتوى العمومية) في تقرير له، إنه "لا مجال للرأي في طلب التسوية بين الرجل والمرأة في الإرث، في الحالات المنصوص فيها، على التفاوت بينهما، كما ورد في الآية القرآنية "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين"، وغيرها، إذ لا اجتهاد مع وجود النص، كما هو مقرر في القاعدة الفقهية عند علماء الشريعة".

يشار الى أن الدستور المغربي نص على المساواة بين الرجل والمرأة، الا ان التقاليد والاعراف لا تزال تحرم المرأة السلالية من الارث ومن الاستفادة من كراء او بيع الارض .

وليس هناك قانون يمنع المراة السلالية من الارث، الا ان غياب القوانين التي تتيح لهذه النساء الاستفادة، يساهم في استمرار المشكلة.

ودعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، الى تعديل القوانين لضمان المساواة بين الرجال والنساء في الإرث، ، وهو ما اثار جدلاً كبيراً في أوساط المجتمع.

وفي تقرير له بعنوان "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"، عرضه، المجلس أكتوبر الماضي، أوصى المجلس بـ"تعديل مدونة الأسرة (قانون الأسرة) بشكل يمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل فيما يتصل بانعقاد الزواج وفسخه، وفي العلاقة مع الأطفال، وكذا في مجال الإرث".

http://www.ansarportsaid.net/Section/136946/Default.aspx

وزير الاتصال المغربي لـ قدس برس: لا حلّ لملف الصحراء الغربية غير الحكم الذاتي

الرباط ـ خدمة قدس برس | الجمعة 11 مارس 2016 - 08:34 ص

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية مصطفى الخلفي أن "من يعرقل مسار الحل السياسي في ملف الصحراء الغربية، هو الطرف الذي يرفض مقترح الحكم الذاتي للصحراء في اطار السيادة المغربية".

وجدد الخلفي في تصريحات خاصة لـ "قدس برس"، اتهام الأمين العام للأمم المتحدة بالإساءة للشعب المغربي وبمناقضة منهج ومبادئ الامم المتحدة في وصفه للصحراء (الغربية) بأنها تحت الاحتلال.

وقال الخلفي: "المغرب لم يكن من الممكن أن يتجاهل هذا الانزلاق، اللفظي الخطير وغير المسبوق الذي صدر عن الأمين العام بان كي مون، والذي يضرب في الصميم القواعد التي أطرت السياسة الأممية في علاقتها بهذا النزاع المزمن، والمفتعل".

وأضاف: "موقف السيد بان كي مون يمثل إساءة بليغة للشعب المغربي باعتبار أن قضية الصحراء بالنسبة إلينا هي ليست قضية سياسية أو تجارية أو اقتصادية وإنما قضية مصيرية بل هي قضية وجود، لا يمكن بأي حال التساهل، مع أي انزلاق حولها".

وأشار الخلفي إلى أن "تصريحات با كي مون مخالفة لمجموع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وأنه لم يسبق لمجلس الأمن أن اعتبر الصحراء في وضعية احتلال".

وتساءل الخلفي: "الأهم لماذا لجأت الأمم المتحدة قبل نحو 15 سنة وطلبت من المغرب أن يتقدم بمشروع حل سياسي؟ ولماذا اعتبرت مشروع الحل السياسي الذي تقدم به المغرب يشكل اطارا جادا وذي مصداقية ولماذا أشادت بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟".

وتابع: "هذا الانزلاق اللفظي يسير في الاتجاه المناقض بشكل كلي لما درجت عليه قرارات واختيارات وتوصيات مجلس الأمن".

واستغرب الخلفي ما وصفه بـ "تجاهل الأمين العام للأمم المتحدة للإشكاليات المرتبطة بإحصاء الصحراويين الموجودين في مخيمات تندوف والانخراط في معالجة حقيقية لاشكالية المساعدات الدولية ومآل هذه المساعدات".

وأضاف: "الأمم المتحدة في 2005 اشارت للمشكل المرتبط بالتلاعب في المساعدات، والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش صدر عنه تقرير صريح وواضح في هذا المجال، للاسف لم يعمل الامين العام للأمم المتحدة على ترتيب النتائج سواء على عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإحصاء، او على الادلة المثبتة بخصوص حصول تلاعب في هذه المساعدات".

ورأى وزير الاتصال المغربي، أن "هذه العناصر كافية للدلالة على وجود مشكلة عدم حيادية في تعاطي الامين العام للامم المتحدة مع هذا النزاع المزمن والمفتعل".

وقلل الخلفي من أهمية هذه التصريحات لجهة تغيير ما وصفه بـ "الثوابت المغربية إزاء تمسكه بوحدته الترابية"، وقال: "بالنسبة إلينا المغرب هو في صحرائه والمغرب قوي.. ينبغي أن نعلم أن عدد الدول التي جمدت أو سحبت اعترافها بما يسمى (الجمهورية الصحراوية المزعومة)، يقارب 40 دولة حاليا، فثلثا الدول الافريقية لا تعترف بهذا الكيان أو جمدت اعترافها به".

وأضاف: "المغرب قوي بالاجماع الذي حصل بين دول الاتحاد الأوروبي من أجل الطعن في قرار محكمة العدل الأوروبية، قوي بالقرار الذي صدر عن السويد بخصوص إنهاء ملف الاعتراف بكيان مزعوم لا يتوفر على أي من مقومات الكيان المعترف بها في القانون الدولي".

وتابع: "الاهم هو أن المغرب قوي بما يتحقق على الأرض داخل الصحراء، فسنة 2015 كانت سنة مفصلية في تاريخ هذا النزاع، حيث تم إرساء مشروع الجهوية المتقدمة عبر انتخابات مباشرة افرزت مجالس جهوية في جهات الصحراء نقلت اليها الاختصاصات وتعمل على تدبير شؤون الساكنة وتدبير ثرواتها وبنسبة مشاركة بلغت 79%، وثانيا تم اطلاق نموذج يرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الصحراء في إطار ما نسميه

بالنموذج التنموي الجديد للاقاليم الجنوبية بحدود مالية تقدر بـ 8 مليار دولار للسنوات المقبلة من اجل ان تتحول الصحراء الى مركز اقتصادي جاذب على مستوى غرب افريقيا والصحراء الكبرى والساحل وسننجح في ذلك بحول الله".

وعما إذا كانت المغرب في وارد الإقدام على أي خطوة أخرى غير الحكم الذاتي لحل الخلاف حول مصير الصحراء الغربية، قال الخلفي: "مسألة الوحدة الترابية في المغرب، خط احمر وقضية مصيرية لا يمكن باي حال المساس بها. اقصى شيء ممكن ان نقدمه هو الحكم الذاتي في اطار السيادة المغربية".

وذكر الخلفي أن "مشروع الاستفتاء فشل بعد ان اعلنت الامم المتحدة عجزها عن تنظيمه بسبب الطعون المقدمة في لوائح الناخبين والتي قدرت بحوالي 150 الف طعن".

وأضاف: "لقد انخرطنا في مشروع الجهوية المتقدمة وقدم المغرب رسالة واضحة للعالم اكدت جديته عندما تقدم بمشروع الحكم الذاتي، ثم إن الأمر لم يكن مقتصرا أو مرتبطا بمشروع سياسي أو إداري بل أيضا واكبه مشروع تنموي اقتصادي طموح جدا".

على صعيد آخر دعا الخلفي الجزائر إلى مراجعة مواقفها إزاء الموقف من الصحراء الغربية، وقال: "للاسف الشديد الجزائر مصرة إلى غاية اليوم على عدم مراجعة موقفها الذي كان له اثره البالغ على مشروع الوحدة المغاربية وعلى المنطقة".

وأضاف: "الموقف الجزائري للاسف مازال يتسم بحالة من السلبية والعداء للموقف المغربي حول القضية الوطنية ومازال يروج لمواقف مرفوضة كلية لا يقبلها العقل والمنطق والتاريخ، لهذا الجزائر مدعوة الى مراجعة عميقة من اجل التوقف عن هذه المواقف المناهضة للوحدة الوطنية والترابية المغربية"، على حد تعبيره.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد زار السبت الماضي (5 | 3) مخيم اللاجئين قرب تندوف، ووصف المنطقة بـ"المحتلة" عوض "المتنازع حولها" كما دأبت الأمم المتحدة أن تعلن دوما.

وقد أوضح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في رد له على اتهام الرباط له بعدم التزام الحياد حول الصحراء الغربية خلال زيارته الأخيرة للمنطقة، عبر المتحدث باسمه، فرحان حق، الذي أكد أن "الأمين العام فعل كل ما بوسعه من أجل حل الوضع في الصحراء الغربية (...) الذي مضى وقت عليه".

وأشار إلى أن بان كي مون "أراد أن يضمن أن هذه الإشكالية موضوعة فعلا على الأجندة الدولية في السنة الأخيرة من ولايته".

ويرفض المغرب فكرة استقلال الصحراء الغربية ويؤيد منحها حكماً ذاتياً واسعاً تحت سيادته.

http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=16758

Rabat: Un accord pour que les prisons marocaines créent de la main d'œuvre

mars 11, 2016

Créer de la main d'œuvre dans les prisons marocaines. C'est l'objet d'un mémorandum d'entente signé, jeudi 10 mars 2016 à Rabat, entre la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion (DGAPR), le ministère de l'Emploi et des affaires sociales, le ministère de l'Industrie, du commerce, de l'investissement et de l'économie numérique, **le Conseil national des droits de l'Homme et la Confédération générale des entreprises du Maroc**.

Signé en marge d'une conférence sur «l'emploi des détenus: un outil fondamental pour préparer leur insertion», cet accord vise à élaborer un cadre juridique et organisationnel à même d'asseoir les bonnes bases pour lancer le programme d'emploi des détenus.

Selon le délégué général de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion, Mohamed Salah Tamek, «ce mémorandum prévoit des propositions et des recommandations qui permettront d'adapter la loi régissant les établissements pénitentiaires avec les besoins actuels».

Signature-d-un-memorandum-d-entente-relatif-a-l-emploi-des-detenus-tamek-et-yazami-cndhEt d'ajouter : «l'objectif est de mettre en place un cadre exemplaire susceptible d'aider les détenus à acquérir des compétences dans des secteurs économiques qui répondent aux besoins du marché du travail et de préserver leurs droits et intérêts sociaux, notamment en ce qui concerne l'emploi des détenus dans le secteur privé».

A noter que cette conférence était une occasion d'échanger les vues et les expertises et de tirer parti des bonnes pratiques dans le secteur pénitentiaire du Maroc, et de pays étrangers comme la France, l'Espagne et les Etats Unis.

http://aujourdhui.ma/emploi/rabat-un-accord-pour-que-les-prisons-marocaines-creent-de-la-main-doeuvre

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Détenus: Appel aux entreprises pour forcer la réinsertion

4727/41

- **Des unités de production au sein des prisons**
- **Réflexion en cours pour un cadre réglementaire**
- **La demande des entreprises pour employer les détenus est forte**

APRÈS l'externalisation de la restauration des prisonniers, Mohamed Salah Tamek ouvre une nouvelle brèche. Préparer le lancement du travail des détenus dans les prisons. C'est pour cette raison que le délégué général de l'Administration pénitentiaire et de la réinsertion a organisé une conférence sur ce thème hier à Rabat, avec l'implication notamment des ministères de l'Industrie et de l'Emploi, de la CGEM et du CNDH. Un mémorandum d'entente a été signé à cette occasion pour mettre en place une structure chargée de l'étude des propositions et des recommandations de cette conférence. Des experts marocains, français, espagnols et américains sont également associés à cette opération qui doit déboucher sur la mise en place d'un cadre réglementaire et juridique du travail des détenus. Certes, la législation actuelle sur les prisons prévoit cette activité mais ses dispositions restent vagues, a précisé Mohamed Salah Tamek. Il a donc invité l'assistance à réfléchir à la manière de faire pour employer des prisonniers par le secteur privé dans un cadre de compétitivité des entreprises et de protection sociale. Quel est le moyen adéquat pour déployer ce processus sans que cette main d'œuvre ne soit un appel d'air pour la création d'unités de production au sein des établissements pénitentiaires et sans tomber dans la logique d'exploitation, s'est-il interrogé. Autre piste à explorer: la relation entre l'employeur et le détenu. Devra-t-il signer un contrat de travail ou se contenter d'une convention avec l'administration de la prison et des contrats d'engagement entre cette dernière et les détenus? Et que faire en cas de litiges entre l'employeur et le prisonnier? La durée de travail, le repos hebdomadaire, la retraite,... autant d'éléments qui nécessitent de concevoir un dispositif qui garantit les objectifs d'insertion par le travail. La demande des entreprises pour employer les prisonniers est forte. Aujourd'hui, il est question d'installer des unités de production au sein des prisons. En tout cas, Latifa Echihabi, secrétaire générale du ministère du Commerce et de l'industrie, a fait des propositions concrètes. D'abord, son département est prêt à mettre en place un programme de formation spécial dans les métiers de l'automobile, destiné aux détenus, particulièrement dans le câblage. Cela sera formalisé via une convention qui sera signée ultérieurement. C'est une occasion pour leur permettre d'acquérir des compétences techniques dans ce domaine, dira-t-elle. L'AMICA s'engage à les employer durant la période 2016-2020. Cette expérience pilote est une première étape de ce processus, en attendant l'intégration prochaine d'autres activités industrielles dans le programme. Ensuite, le ministère propose de financer la réalisation d'une étude de terrain. Le but est d'évaluer les capacités d'entrepreneuriat des détenus, selon les dispositions de la loi de l'auto-entrepreneur. Le ministère compte accompagner leurs projets, particulièrement dans le domaine de l'économie sociale et solidaire

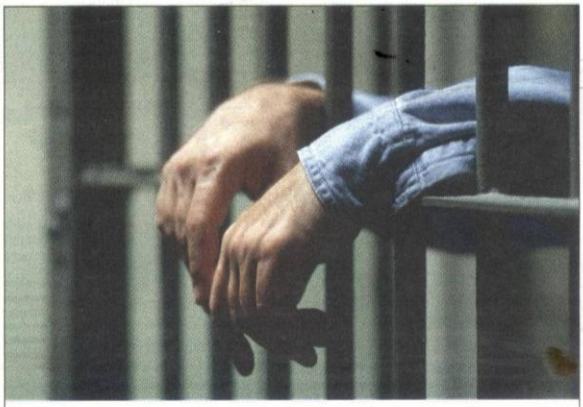

La réinsertion économique est un défi majeur de la politique carcérale. Beaucoup de détenus n'arrivent pas à se reconstruire une vie normale à leur sortie de prison (Ph. L'Economiste)

Dans cette conférence, la CGEM était représentée par Abdelkader Benbekhaled, président de la CGEM-région de Rabat-Salé. Le DG de Salam Gaz a appelé à la nécessité d'élaborer «un modèle marocain de l'emploi des détenus, qui prend en considération les spécificités locales». Selon lui, la question du travail des détenus exige «un ensemble de mesures qui doivent accompagner parallèlement ce projet pour sa mise en œuvre effective et sa réussite».❑

Mohamed CHAOUI

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Projet «Incorpora»

ABDELKADER Benbekhaled a rappelé que la CGEM, via sa Commission de responsabilité sociale des entreprises, œuvre depuis 2010 dans le cadre du projet «Incorpora», mené avec des associations espagnoles, ayant une expertise en matière d'insertion des jeunes et des personnes marginalisées, dont notamment les ex-détenus. Ce projet est opérationnel au niveau local grâce à l'implication de l'association marocaine « relai-prison ». Ainsi, sur un total de 529 insertions en 2015, les ex-détenus ont représenté 13%. «Ce chiffre peut paraître maigre au regard de la CGEM et du nombre croissant des bénéficiaires potentiels. Toutefois, notre volonté d'avancer s'inscrit dans la durée», a indiqué le président de la CGEM Rabat-Salé.❑

Signature d'un mémorandum d'entente visant à actualiser le système juridique relatif à l'emploi des pensionnaires des établissements pénitentiaires

Jeudi, 10 mars, 2016 à 16:35

Signature d'un mémorandum d'entente visant à actualiser le système juridique relatif à l'emploi des pensionnaires des établissements pénitentiaires

Rabat – Un mémorandum d'entente visant à actualiser le système juridique relatif à l'emploi des pensionnaires des établissements pénitentiaires a été signé, jeudi à Rabat, entre la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion (DGAPR), le ministère de l'Emploi et des affaires sociales, le ministère de l'Industrie, du commerce, de l'investissement et de l'économie numérique, **le Conseil national des droits de l'Homme** et la Confédération générale des entreprises du Maroc.

http://www.mapexpress.ma/actualite/societe-et-regions/signature-dun-memorandum-dentente-visant-actualiser-systeme-juridique-relatif-lemploi-pensionnaires-etablissements-penitentiaires/

Signature d'un mémorandum d'entente visant à actualiser le système juridique relatif à l'emploi des pensionnaires des établissements pénitentiaires

Rabat, 10 mars 2016 (MAP) - Un mémorandum d'entente visant à actualiser le système juridique relatif à l'emploi des pensionnaires des établissements pénitentiaires a été signé, jeudi à Rabat, entre la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion (DGAPR), le ministère de l'Emploi et des affaires sociales, le ministère de l'Industrie, du commerce, de l'investissement et de l'économie numérique, le **Conseil national des droits de l'Homme** et la Confédération générale des entreprises du Maroc. En vertu de ce mémorandum, signé en marge d'une conférence sur "l'emploi des détenus: un outil fondamental pour préparer leur insertion", sera créé un mécanisme chargé de faire le suivi et d'étudier les recommandations sanctionnant les travaux de cette rencontre, ainsi que d'élargir le cadre de consultation et d'échanger les expertises avec l'ensemble des acteurs concernés par le secteur pénitentiaire. Cet accord vise à élaborer un cadre juridique et organisationnel à même d'asseoir les bonnes bases pour lancer le programme d'emploi des détenus et le doter des garanties nécessaires, en favorisant sa mise en oeuvre dans le respect total des droits et des intérêts sociaux et dans un cadre assurant la préparation des détenus pour l'insertion dans la vie économique et sociale après leur mise en liberté. Intervenant à cette occasion, le délégué général de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion, Mohamed Salah Tamek, a souligné que la DGAPR a veillé à initier un débat sur le programme d'emploi des pensionnaires des établissements pénitentiaires, en tant qu'outil essentiel ouvrant la voie à la formation et l'emploi des détenus. Ce mémorandum prévoit des propositions et des recommandations qui permettront d'adapter la loi régissant les établissements pénitentiaires avec les besoins actuels et de mettre en place un cadre exemplaire susceptible d'aider les détenus à acquérir des compétences dans des secteurs économiques qui répondent aux besoins du marché du travail et de préserver leurs droits et intérêts sociaux, notamment en ce qui concerne l'emploi des détenus dans le secteur privé, a-t-il indiqué. Et d'ajouter que la Délégation œuvre à valoriser et à renforcer les capacités des détenus pour les aider à assumer les différentes responsabilités. Cette conférence, en marge de laquelle a été signé le mémorandum d'entente, s'inscrit dans le cadre d'une vision humaniste et réaliste. Elle vise à échanger les vues et les expertises et à tirer parti des bonnes pratiques dans le secteur pénitentiaire du Maroc, et de pays étrangers comme la France, l'Espagne et les Etats Unis.

http://www.menara.ma/fr/2016/03/10/1854071-signature-dun-m%C3%A9morandum-dentente-visant-%C3%A0-actualiser-le-syst%C3%A8me-juridique-relatif-%C3%A0-lemploi-des-pensionnaires-des-%C3%A9tablissements-p%C3%A9nitentiaires.html

Tout sur la COP 22 de Marrakech, le rendez-vous de l'Afrique

10 mars, 2016

Si Lima fut la COP des négociations, Paris, celle des décisions »,la COP22,p sera «la Conférence de l'action»

Cette Conférence des Nations Unies sur le Climat (COP) aura pour thèmes l' atténuation aux effets du changement climatique et l'innovation en matière d'adaptation.

Pour rappel, la 7ème Conférence des Parties à la Convention sur les Changements Climatiques (COP7) s'était déjà tenue à Marrakech en 2001.

En chiffres

Sur les 25000-30000 participants attendus, seulement 13 000 seront accrédités par le Secrétariat Général de la convention-cadre des Nations Unies sur les changements climatiques (CCNUCC) ce qui leur donnera accès à la zone dite bleu , géré par l'ONU . Par ailleurs sont attendus 1500 journalistes, 8000 délégués de la société civile et des députés du monde entier..

Plan de la COP 22 Maroc

La COP 22 va se dérouler sur un terrain de 25 hectares situé à Bab-Ighli à Marrakech (le long des remparts de la Médina) . Les participants seront répartis en 4 zones :

zone bleue directement géré par le Secrétariat Génaral de la CCNUCC

zone société civile

zone innovations

zone de rencontres et de travail

Equipe marocaine en charge de la Cop22

Salaheddine Mezouar, actuel ministre des Affaires Etrangères du Maroc est nommé président du comité de pilotage de la Cop 22.

Abdelaadim Lhafi, actuel Haut-commissaire aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification (HCEFLCD), vient d'être nommé au poste de délégué général de la COP 22.

Nizar Baraka, aujourd'hui président du Conseil économique, social et environnemental est nommé président du comité scientifique de la COP22,

Hakima El Haité, actuel ministre de l'Environement, est nommée envoyée spéciale du Maroc

Aziz Mekouar, ancien ambassadeur du Maroc aux Etats Unis, est nommé ambassadeur-négociateur

Driss Yazami, actuel président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), est chargé des relations avec la société civile

Abdeslam Bikrat, actuel wali de la région Marrakech-Tensift-El Haouz, est en charge de la logistique.

Le gouvernement du Maroc débloque un budget de 300 millions de dirhams pour l'organisation de le Cop22 Marrakech

http://www.financialafrik.com/events/event/cop-22-de-marrakech-le-rendez-vous-de-lafrique/#.VuKz8PnJzcs